﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ ۝٥ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ۝٦
وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ ۝٧ أَلَّا تَطۡغَوۡاْ فِي ٱلۡمِيزَانِ ۝٨
وَأَقِيمُواْ ٱلۡوَزۡنَ بِٱلۡقِسۡطِ وَلَا تُخۡسِرُواْ ٱلۡمِيزَانَ ۝٩﴾ [الرّحمن: 5 - 9]

❁ مُناسبةُ الآياتِ لِما قبلَها:

بعد الامتنان بالقرآنِ والبيانِ، يأتي الامتنانُ، بتفصيلِ النِّعم العُلْويَّة والسُّفليَّةِ اللّازمةِ لحياة الأبدانِ

لمّا بيَّن الرَّحمنُ سبحانه في الآيات السّابقاتِ النِّعمةَ في تعليم القرآن الذي هو حياةُ الأرواح، وبيَّن الطَّريقَ فيها؛ دلَّ على البيانِ بذكر البيِّناتِ التي يجمعُها أمرٌ، ويفرِّقها آخرُ، ولها مدخَلٌ في حياة الأجسادِ، وعدَّدَها على سبيل الامتنان، فبدأ بالكوكبِ الأعظمِ الذي هو أعظمُ نورًا، وأكبرُ جِرمًا، وأعمُّ نفعًا؛ ليكون خضوعُه لقَبول الآثارِ أدلَّ على خضوعِ غيره، وذلك بيانًا لحكمته تعالى في تدبيره وقوَّته، ثمَّ عطف بذِكرِ القمر؛ لأنَّه آيةُ اللَّيلِ، وكان البدءُ عمومًا بهذين الجِرمَينِ اللَّذَين كان بهما البيانُ الإبراهيميُّ، ولمّا كان سيرُهما على هذا المنهاج دالًّا على خضوع ما دونَهما من الكواكب بطريق الأَوْلَى؛ أتبعَهما حضورَ ما هو للأرض كالكواكبِ للسَّماء في الزّينة والنَّفع والضُّرِّ والصِّغَر والكِبَر والكَثرة والقِلَّة من النَّبات، وهو النَّجم، وأعقبَ بذِكر الشَّجَر، فأخبر بانقيادِهما وخضوعِهما انقيادَ السّاجدِ من العقلاء، ممّا يدلُّ على وحدانيَّة الصّانع وفعله بالاختيارِ، ونفي الطَّبائع، ثمَّ عطفَ بذِكر رفعِ السَّماء؛ لأنَّهُ لمّا كان تغيُّرُ ما تقدَّم من الشَّمس والقمر والنَّجم والشَّجر يدلُّ دلالةً واضحةً على أنَّه سبحانه هو المُؤثِّر فيه، وكانت السَّماءُ والأرضُ ثابتَتين على حالةٍ واحدةٍ، فكان ربَّما أشكل أمرُهما على أهل الجمود والاغترار، فبيَّنَ تعالى أنَّه رفعَ السَّماءَ بعد أن كانت مُلتصقةً بالأرض، ففتقَها منها وأعلاها عنها، بما يشهدُ لذلك من العقلِ عند كلِّ مَن له تَأمُّلٌ،

ولمّا كانتِ السَّماءُ مع عُلوِّها الدّالِّ على عِزَّة موجدِها ومُدَبِّرها دالَّةً على عَدْلِه باعتدال جميع أحوالها؛ دلَّنا على أنَّه شرع لنا مثلَ ذلك العدل، وهو الميزان العدل؛ لتنتظم أمورُنا، ولتقومَ أحوالُنا، وتصلحَ أقوالُنا وأفعالُنا بما قامت به السَّماواتُ والأرض، وهو العدلُ، ولذا نهى عنِ الظُّلم والطُّغيان في الأشياء الموزونة، وفي مساواة الظّاهر والباطن والقول والفعلِ، ثمَّ أكَّدَه مَزيدًا من التَّأكيد بالنَّهي عن الضِّد، فأمرَ بالقِسطِ وعدمِ الإخسارِ[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿بِحُسۡبَانٖ﴾: (حسب) أصولٌ أربعَةٌ، فالأوَّلُ: العَدُّ، تقول: حَسَبْتُ الشَّيءَ أحْسُبُه حَسْبًا وحُسْبانًا. والثّاني: الكفايةُ، تقول: شيءٌ حسابٌ، أي: كافٍ. والثّالث: الحُسْبانُ، وهي جَمعُ حُسْبانَةٌ، وهي الوِسادةُ الصَّغيرةُ. والرّابعُ: الأحْسَبُ الذي ابيضَّت جِلدَتُه من داءٍ، ففسدتْ شَعْرَتُه، كأنَّه أبرصُ[2]، ومن المعنى الأوَّلِ قولُه تعالى: ﴿لِتَعۡلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلۡحِسَابَۚ﴾ [يونس: 5]، وقولُه: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ﴾ [الأنعام: 96][3]، فالحَسْبُ: العَدُّ والإحصاءُ، والحَسَبُ: ما عُدَّ[4]، والمعنَى المحوريُّ: جَمْعُ ما هو منتشرٌ في حيّزٍ يَضُمُّه حتّى يمتلئَ بهِ، فأصلُ الحُسبانِ جمعٌ للمتشابهاتِ، وتبيينٌ لما تحصَّلَ، وتقديرٌ لكميّاتِ المحسوبِ، وليس أمرًا عشوائيًّا[5]، والمرادُ في قولهِ: ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ﴾ بحِسابٍ ومنازلَ، أي: بحسابٍ وتقديرٍ تجريان[6].

2) ﴿وَٱلنَّجۡمُ﴾: (نجم) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على طُلوعٍ وظهورٍ، ونَجَمَ النَّجمُ: طَلَعَ، ونَجَمَ السِّنُّ والقَرْنُ: طَلَعا، والنَّجمُ: الثُّريّا، اسمٌ لها، وليس لهذا الحديث نَجْمٌ، أي: لا أصلَ أو مَطْلَعُ، والنَّجمُ من النَّباتِ: ما لم يكن لَهُ ساقٌ، من نَجَمَ؛ إذا طَلَعَ[7]، والمعنى المحوريُّ: طلوعُ الجِرمِ أو نتوؤُه دقيقًا من سطحٍ يَنْضَمُّ عليه، كنَجْمِ النَّبات، وهو صِغاره،

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 144، 149، والفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 339، وأبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 55، وابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 235.

(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حسب).

(3) الرّاغب، مفردات القرآن: (حسب).

(4) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (حسب).

(5) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (حسب).

(6) الفرّاء، معاني القرآن: 2/ 112، والأخفش، معاني القرآن، ص: 2/ 530، وابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 436.

(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نجم).

مقابلَ الشَّجَر، ونجوم السَّماءِ تبدو دقيقة[1]، والمرادُ بالنَّجم هاهُنا: إمّا نَجْمُ السَّماءِ، وهو موَحَّدٌ، والمُرادُ بهِ جَميعُ النُّجومِ، وإمّا النَّجْمُ النَّباتُ الَّذي قَدْ نَجُمَ في الأرْضِ، وانبَسَطَ فيها، لَيْسَ لَهُ ساقٌ[2].

3) ﴿وَوَضَعَ﴾: (وضع) أصلٌ واحِدٌ يدلُّ على الخفْضِ للشَّيءِ وحَطِّهِ، ووَضَعْتُهُ بالأرضِ وضْعًا، ووَضَعَتِ المرأةُ ولدَها[3]، ووَضعَ عنهُ الدَّيْنَ والدَّمَ وجميعَ أنواعِ الجنايةِ يضعُه وضْعًا: أسْقَطَه عنهُ[4]، والوضعُ أعمُّ منَ الحَطِّ، ومنه: المَوْضِعُ، ويُقالُ ذَلِكَ في الحَمْلِ والحِمْلِ، ويُقالُ: وضَعَتِ الحملَ، فهو مَوْضوعٌ[5]، ووَضَعَ الشَّيءَ من يده: ألقاهُ، ووَضَعَ الشَّيءَ: ضِدُّ رَفَعَه، ووضعَ الشَّيءَ في المكان: أثْبتَه فيه، ووَضَع العَلَمَ: هَدَمَهُ، وألْصَقَه بالأرض، والمَعنَى المِحوريُّ: الهويُّ بالشَّيءِ إلى مَقرٍّ مُنخفضٍ يَثْبُتُ فيه عن حيِّزٍ عالٍ كانَ فيه[6]، واخْتُلِفَ في المُرادِ بـ (وَضَعَ) في قوله: ﴿وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾ على عددٍ من الأقوالِ، الأوَّل: ألْقاهُ في الأرض، بمعنى أوجده، والثّاني: نَصَبَه، وأقَرَّهُ، وثبَّتَه[7]، والثّالث: شَرَعَ العَدلَ، وأمَرَ بهِ[8]، والرّابع: خَفَضَ ميزانَ العَدلِ إلى أرضِ النَّفس والبدنِ[9].

4) ﴿ٱلْمِيزَانَ﴾: (وزن) بناءٌ يدلُّ على تعديلٍ واستقامةٍ، ووَزَنْتُ الشَّيءَ وزنًا، والزِّنةُ: قَدْرُ وزنِ الشَّيءِ، والأصلُ وِزْنَة، ويقالُ: قام ميزانُ النَّهار؛ إذا انتصفَ النَّهارُ، وهذا يوازِنُ ذلكَ، أي: هو مُحاذيه، ووزينُ الرَّأي: معتَدِلُه، ويقال لِلآلةِ التي توزنُ بها الأشياءُ: ميزانٌ، وأصلُه مِوْزانٌ، انقلبت الواوُ ياءً لكسرةِ ما قبلَها، وجمعُه مَوازين، واخْتُلِفَ في المرادِ بالميزان في قوله: ﴿وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾ على أقوالٍ، الأوَّل: أنَّهُ الميزانُ ذو اللِّسانِ، أي: هداهم للآلة المعروفةِ؛ ليَتَناصَفَ بهِ النّاسُ في الحُقوقِ. والثّاني: أنَّه الحُكمُ. والثّالثُ: أنَّهُ العَدْلُ، والرّابعُ: أنَّهُ القرآن[10].

(1) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (نجم).

(2) الماورديّ، النّكت والعيون: 5/ 424، والفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 341، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 146، وابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 236، والشّنقيطيّ، أضواء البيان: 7/ 787.

(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (وضع).

(4) ابن منظور، لسان العرب: (وضع).

(5) الرّاغب، مفردات القرآن، والسّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ، والفيروزابادي، بصائر ذوي التّمييز: (وضع).

(6) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (وضع).

(7) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 341، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 17/ 154، وأبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 56.

(8) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 177.

(9) القاسميّ، محاسن التّأويل: 9/ 101.

(10) ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 436، والفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 341، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 17/ 154، وأبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 56، والطّيبيّ، فتوح الغيب: 15/ 151.

5) ﴿تَطْغَوْاْ﴾: (طغى) أصْلٌ صَحيحٌ مُنْقاسٌ، وهو مُجاوزَةُ الحَدِّ في العِصْيانِ، يُقالُ: هو طاغٍ، وطَغَى السَّيْلُ: إذا جاءَ بماءٍ كثيرٍ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ [الحاقّة: 11]، يُريدُ خُروجَهُ عَنِ المِقدارِ، وطَغَى البَحْرُ: هاجَتْ أمْواجُهُ، وطَغَى الدَّمُ: تَبَيَّغَ[1]، والطُّغْيانُ والطُّغْوان لُغَةٌ، والفِعْلُ منه: طَغَيْتُ وطَغَوْتُ[2]، والمعنى المِحوريُّ: ارتفاعُ الشَّيءِ باستغلاظٍ وتجاوزٍ حتّى يَغْشَى، ويُغطّيَ ما حولَه[3]، والمُرادُ بـ ﴿أَلَّا تَطْغَوْاْ﴾، أي: لا تُجاوِزوا العدلَ[4].

6) ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾: (قسط) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على معنَيين متضادَّين والبناءُ واحد، فالقِسْطُ: العَدلُ، قال اللّهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٤٢﴾ [المائدة: 42]، والقَسْطُ بفتح القاف: الجَوْرُ، والقِسطاسُ: الميزانُ[5]، ومنه الإقساطُ: وهو العَدلُ في القِسمة والحُكْم، وتقول: أقسَطْتُ بينَهم، وأقسَطْتُ إليهم، والقِسْطُ: الحِصَّة التي تَنوبُه[6]، وتَقَسَّطوا بينَهم الشَّيءَ، أي: اقتسموه بالتَّسويَة، فكلُّ مِقدارٍ قِسْطٌ في كلِّ شيء، والقِسْطُ: يَسْتَوي فيهِ الواحدُ والجَميعُ، وقولُه تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ﴾ [الأنبياء: 47]، أي: ذواتِ القِسْطِ، أي: العَدْلِ، وقولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 282]، أي: أقْوَمُ وأعْدَلُ[7]، وأقْسَطَ، أي: عَدَلَ، فهوَ مُقْسِطٌ، وفي أسْمائِهِ تعالى الحُسْنَى المُقْسِطُ: هو العادِلُ[8]، والقِسْطُ: هو النَّصيب بالعَدل كالنَّصَف والنَّصَفة[9]، والمُرادُ في قولِهِ: ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ أي: بالعَدلِ[10].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

بدأ النَّظمُ الحكيمُ في تفصيلِ البيانِ الكونيِّ، بعدَ إجمال البيانِ القرآنيِّ واللُّغويِّ؛ ليقرأ الإنسانُ بما أودع فيه الخالقُ من عقلٍ وقلب، وسَمْعٍ وبَصَرٍ، آياتِ اللّهِ ونِعمَهُ في الكون الفسيح، فالشَّمسُ والقَمرُ يجريان بحسابٍ مقدورٍ، كُلٌّ في فلَكِه، وهما أظهرُ ما

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (طغى).
(2) الخليل بن أحمد، كتاب العين: (طغى).
(3) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (طغو - طغي).
(4) الواحديّ، التّفسير البسيط: 21/ 138.
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (قسط).
(6) الخليل بن أحمد، كتاب العين: (قسط).
(7) ابن منظور، لسان العرب: (قسط).
(8) الزّبيديّ، تاج العروس: (قسط).
(9) الرّاغب، مفردات القرآن: (قسط).
(10) الماورديّ، النّكت والعيون: 5/ 424.

تفصيلُ مجالات البيانِ في آفاق الكونِ الرَّحيبِ

في العالَم العُلْويِّ المنظورِ من نجومٍ وكواكبَ، بحيثُ يقعان في نظرِ كلِّ إنسان، ويَدْنوان من مفهوم كلِّ ذي نظرٍ، فإذا نظر الإنسانُ إلى الشَّمس والقمر، نظرًا قائمًا على الدَّرس والحِسابِ، أسلَمَه هذا النَّظرُ إلى ما وراء الشَّمس والقمر، من قدرةِ اللّهِ العليم الخبير، وإذا قَصُرَ نظرُ الإنسانِ عن أن يرى ما وراءَ الشَّمس والقمر في العالَم العُلْويِّ، فليُقِمْ نَظرَه على ما بين يديه من العالَم الأرضي؛ يجد وجهَ الأرض، وقد نجمت فيه نجومٌ أشبهُ بنجوم السَّماءِ، فإنَّ قيام النَّجم والشَّجر من النَّبات بحُسبانٍ أيضًا، دليلٌ آخرَ من أدلَّة القُدرةِ الإلَهيَّة، قائمٌ في مِحراب الولاء والخُضوع والسُّجود للّه ربِّ العالَمين، فكما في العالَم العُلْويِّ مجالٌ فسيحٌ للنَّظر والكَشْفِ عن علومٍ لا حدودَ لها، فكذلكَ في عالَم النَّباتِ، نجمِه وشجرِه، عِلمٌ لا ينتهي أبدًا.

ثمَّ لفت الأنظارَ إلى نعمةٍ أُخرى من نِعَم اللّهِ تعالى، وهي هذه السَّماءُ المرفوعةُ كالمِظَلَّة فوقَ النّاس، بلا عَمَدٍ تقوم عليها، وإنَّما يد القُدرة هي التي تُمسكُ بها، وتقيمُها على ميزانٍ دقيقٍ لا ينحرفُ قيدَ أُنْمُلَةٍ، ووَضَعَ لها حسابًا دقيقًا، وميزانًا مضبوطًا تجري عليه أمورُها، ودعاهم بما في نظام السَّماء من الحُسبانِ الدَّقيقِ والميزانِ الرَّهيف، إلى أن يُقيموا أمرَهم في التَّعامل مع هذه العوالم على العَدلِ والإحسانِ، فلا يَنحرفُ بهم النَّظرُ عن مواقعِ الحقِّ منها، فذلك ضلالٌ وخُسرانٌ للميزان الذي وضعَهُ الله تعالى في أيديهم[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

مَوقعُ الجملةِ ممّا قبلَها ودلالتُها في ثراءِ المعنى:

دِقَّــةُ الجَـريـانِ مـن آثــار قــدرةِ الرَّحمنِ

جاءتْ جملةُ: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ خبرًا رابعًا عن المبتدأ الذي صَدَّر به النَّظمُ الجليلُ السّورةَ، وهو اسمُ اللّهِ ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾؛

(1) الخطيب، التّفسير القرآنيّ للقرآن: 14/ 664 - 667.

وذلك لضرورةِ الرَّبط بينها وبين الجُمل السّابقةِ، ورابطُ الجملةِ بالمبتدأ تقديره: بحُسبانِه، أي: بحُسبانِ الرَّحمنِ وضبطِه، وفي هذه الجملةِ استدلالٌ على تفرُّدِ اللّهِ تعالى بخَلْق الشَّمسِ والقمرِ، وامتنانٌ بما أوْدَعَ فيهما من منافعَ للنّاسِ، وبنظامِ سيرِهما الذي به تدقيقُ نظامِ معاملاتِ النّاس واستعدادهم؛ لما يحتاجون إليه عند تغيُّراتِ أجوائهم وأرزاقهم، ويتضمَّن الامتنان بما في ذلك من منافعهم[1].

سِرُّ مجيء هذه الجملةِ بدون عاطف:

تبكيتُ الكفّار لعبادَتِهمُ الشَّمسَ والقمرَ

جاء النَّظمُ الحكيم بدون عاطف في قول اللّهِ تعالى: ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ﴾، كما هو حال الجُمَل السّابقة عليه؛ وذلك لأنَّ الخبر جارٍ على أسلوب التَّعديد، الذي يَرمي إلى تبكيتهم، ووَجْهُهُ: أنَّهم غفلوا عمّا في نظام الشَّمس والقمر من الحِكمة، وما يدلُّ عليه ذلك النِّظامُ من تفرُّد الله بتقديره، فاشتغل بعضُهم بعبادة الشَّمسِ، وبعضُهم بعبادةِ القمرِ، كما قال تعالى: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيۡلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُۚ لَا تَسۡجُدُواْ لِلشَّمۡسِ وَلَا لِلۡقَمَرِ وَٱسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ٣٧﴾ [فصّلت: 37][2].

سرُّ تقديم ﴿ٱلشَّمۡسُ﴾ على القمر:

خضوعُ الأكبر دليلٌ على خضوع الأصغر

قدَّم النَّظمُ الجليلُ ﴿ٱلشَّمۡسُ﴾ على ﴿وَٱلۡقَمَرُ﴾ في قولِ اللّهِ تعالى: ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ﴾، فبدأ بالكوكب الأعظم الذي هو أعظمُ نورًا وأكبرُ جرمًا وأعمُّ نفعًا؛ ليكونَ خضوعُه لقَبول الآثار أدلَّ على خضوع غيرِه، بيانًا لحكمته في تدبيره وقوَّته في تقديره[3]، وكذلك قدَّم الشَّمسَ؛ لأنَّها أظهرُ وأوضحُ للرّائين، ولأنَّها الأصل في ضوء القمرِ، ولولا ضوؤُها ما بدا القمرُ على هذا النَّحو المنير في ظلمة اللَّيل.

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 234.
(2) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 234.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 144.

بلاغة التَّعبير بمراعاة النَّظير بين ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ﴾:

التنبيهُ إلى بالغِ اقتدار اللهِ تعالى بتسخير المتلازماتِ

استعمل النَّظمُ مُراعاةَ النَّظير في ذكر ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ﴾[1]؛ وذلك لإيضاحِ اقتدار اللّهِ تعالى على كلِّ ظواهرِ الكونِ، فأضفَى على المعنَى حُسنًا وجمالًا، وزادَهُ رَونقًا وبيانًا، ولو جاء النَّظمُ بذِكرِ الشَّمس وحدَها لما كانَ للآيةِ هذا التَّأثيرُ البليغُ في النُّفوسِ والعقولِ، وقد يكون من باب إيهام الطِّباق، وسِرُّ ذلك أنَّ السّورةَ بُنيت على ذِكر الأمورِ المزدوجةِ، والشَّمس والقَمر مزدوجان في معارف عموم النّاس، فالشَّمسُ نجمٌ مشتعلٌ وهّاجٌ، والقمرُ كويكبٌ معْتِمٌ باردٌ يُضيء بانعكاسِ ضوءِ الشَّمس، فذِكرُ الشَّمس والقمر كذكر السَّماء والأرض والمشرقِ والمغربِ والبحرين[2].

سِرُّ التَّعبيرِ بالجملةِ الاسميَّةِ في ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٍ﴾:

من دلائل اقتدار اللهِ ومَنِّهِ أنَّ الحُسبانَ ثابتٌ لا يتغيَّر

في قولِ اللّهِ تعالى: ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٍ﴾ عدَلَ النَّظمُ عن استعمالِ الجملة الفعليَّة، كما هو الحالُ في الجُمَلِ الثَّلاثِ السّابقة، واستُغني بجَعْل اسمِ الشَّمس والقمر مسندًا إليهما عن تفكيك المسند إلى مسندين، أحدهما: يدلُّ على الاستدلال، والآخر: يدلُّ على الامتنان، كما وقع في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾، فجاء بهذه الجملةِ اسميَّةً للتَّهويل بالابتداء باسم الشَّمس والقمر، وللدَّلالة على أنَّ حسبانَهما ثابتٌ لا يتغيَّرُ منذ بدءِ الخَلْق، مُؤذِنٌ بحِكمة الخالق[3].

سِرُّ إيثار مفردة ﴿بِحُسۡبَانٍ﴾، ومَعنى الباءِ ودَلالتُها:

تقديرُ الحِسابِ بعدَ الوقوعِ، أمّا الحُسبانُ؛ فقبلَ الوقوعِ

الفرقُ بين الحسابِ والحُسبان: أنَّ الحساب مُقدَّرٌ بعدَ وقوعِ ما يُحسَبُ وما يُعَدُّ، أمّا الحُسبانُ؛ فإنَّه يُحسَبُ، ويُقدَّر قبلَ الوقوع[4]، وهو الملائمُ للمُرادِ هنا، وهو بيانُ القُدرةِ والإنعام، وكأنَّ المعنى: لولاهما ما قدَرَ أحدٌ

(1) البابرتي، شرح التّلخيص، ص: 620.
(2) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 234.
(3) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 234.
(4) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/ 2601.

على الحساب، و(حُسْبان) على وزن (فعلان) الدّالِّ عادةً على المبالغة كَكُفْرانِ النِّعمة، وغُفرانِ اللّه، وجاءَ القرآن بهذه الكلمةِ في مَوضِعَين اثنين فيما يتَّصلُ بالشَّمس والقمر، هنا، وفي قوله: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام: 96]، ولذلك لم يقلِ الحَقُّ حِسابًا، وجاءَ بـ(حسبان) في الموضِعَين؛ لأنَّ الأمر يقتضي مبالغةً في الدِّقَّةِ، فهذا ليسَ مُجرَّدَ حسابٍ، لكنَّه حُسبان[1]، والشَّمس والقَمرُ يجريان بحُسبانٍ مُقَدَّر معلوم في بروجهما ومنازلهما، ووفقَ سُرعةٍ مُقدَّرةٍ لا تتغيَّر، ولا تتبدَّلُ، يعلمها الفلكيّون والدّارسون، بحيثُ تنتظم بذلك أمورُ الكائنات السُّفليَّة، وتختلف الفصولُ والأوقاتُ، وتُعلَم السُّنونُ والحِساب[2]، ولولا اللَّيلُ والنَّهار، والشَّمس والقَمر، لم يدرِ أحدٌ كيفَ يَحْسِب؛ لأنَّ الدَّهر يكون كلُّه ليلًا أو نهارًا[3]، ولَما انتظمت عباداتُ المؤمنين في الصّيام برؤية هلالِ رمضان، وفي الحَجِّ برؤية هلال ذي الحجَّة، والباء في قوله: ﴿بِحُسْبَانٍ﴾ للمُلابسة، وهي ظرفٌ مستقرٌّ، هو خبرٌ عن الشَّمس والقمر، والتَّقدير: كائنانِ بحُسْبانٍ، أي: بملابسة حُسْبانٍ، أي: لحساب النّاس مواقعَ سيرِهما[4].

بلاغةُ التَّعبيرِ بالمجازِ العَقْليّ في إسنادِ الخبرِ ﴿بِحُسْبَانٍ﴾ للمبتدأِ:

في قوله تعالى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾، أسند النَّظمُ الجليلُ المُلابسةَ إلى الشَّمس والقمر على طريقةِ المجازِ العقليِّ؛ لأنَّ الشَّمسَ والقمرَ سببٌ لتَلبُّس النّاس بحسابهما، كما تقول: أنتَ بعنايةٍ منّي، أي: جعلتَ عنايتَكَ مُلابِسةً للمُخاطَب مُلابسةً اعتباريَّةً، فالحُسبانُ كنايةٌ عن انتظام سيرهما انتظامًا مُطَّردًا، لا يختلُّ حسابُ النّاسِ له والتَّوقيتُ به[5].

الشَّمسُ والقمرُ سببٌ لتَلبُّس النّاسِ بالحِسابِ الدَّقيق

(1) الشّعراويّ، خواطر الشّعراويّ: 6/ 3811 - 3813، و23/ 14809 - 14811.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 144، والمراغيّ، تفسير المراغيّ: 27/ 107.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 28/ 268.
(4) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 234.
(5) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 235.

سِرُّ الاقتصارِ على ذِكر الشَّمسِ والقمرِ دونَ غيرِهما:

الاقتصارُ على الدَّليل شديدِ الوضوحِ لإقناع العقولِ بما اعتادَته

اقتصرَ النَّظمُ الكريم على ذِكرِ الشَّمس والقمر دونَ بقيَّةِ الكواكبِ، وإن كان فيها حُسبانُ الأنواء والحَرِّ والبَردِ، مثلَ الجَوزاءِ والشِّعْرَى والثُّريّا؛ لأنَّ الشَّمسَ والقمرَ هما الباديان لجميعِ النّاس، لا يَحتاج تَعقُّلُ أحوالِهما إلى تعليم توقيتٍ مثلَ الكواكبِ الأُخرى[1]، فهما دليلان واضحانِ، لا يحتاجان إلى بُرهانٍ عقليٍّ، أو حُجَّةٍ نظريةٍ.

دلالةُ العَطفِ بالواو في ﴿وَٱلنَّجۡمُ﴾:

التَّناسُبُ التَّقابُليُّ بينَ نعم الله

في قولِ اللّه تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ﴾ عطف النَّظمُ الجليلُ الجملةَ بالواو، على الجملة السّابقة عليها، وهي قولُه: ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ﴾، فأفادَ إثباتَ التَّناسبِ التَّقابليِّ بين الشَّمس والقمر من ناحيةٍ، والنَّجم والشَّجرِ من ناحية أُخرى، فالشَّمسُ والقمرُ جِرمان عُلْويّانِ مُضيئان مُتحرِّكان، لا حياةَ فيهما، وأمّا النَّجم - على القولِ بأنَّه النَّبات الذي لا ساقَ له - والشَّجرُ؛ فهما مخلوقان سُفليّانِ حَيّانِ ثابتان[2].

وكذلك فقد جاء العطفُ لتَعداد النِّعم دونَ التَّوبيخ، فقد أخلى الجُمَل - أي: التي قبل ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ﴾ - عن العاطف؛ لأنَّ الغَرضَ تعديدُ النِّعم وتبكيتُ المُنْكِر، كأنَّه لمّا عَدَّ نِعمَه حَرَّك منه حتّى يتأمَّلَ هل شكرَها حقَّ شُكرِها أم لا؟ ثمَّ يأخذ في أُخرى، ولو جيء بالعاطف؛ صارتْ كواحدةٍ، ولم يكن من التَّحريك في شيء، ولمّا تم الكلام من التَّعديدِ المُحرِّكِ والتَّبكيتِ، بذِكر ما هو أصلُ النِّعم على نمطٍ؛ ردَّ الكلامَ على منهاجه الأصليِّ، من تعدادِ النِّعم واحدةٍ بعد أُخرى، على التَّناسب والتَّقارُبِ بحرف النَّسقِ، وفيه تنبيهٌ على أنَّ النِّعمَ لا تُحصى، فلْيَكْتَفِ بتعديد أجَلِّها رُتبةً للغرض المَذكور،

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 235.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 340.

فإخلاءُ الجُمَلِ الثّانيةِ والثّالثةِ والرّابعةِ عن العاطف، إنَّما هو ورودُها على نَهْجِ التَّعديد، معَ الإشارةِ إلى أنَّ كُلًّا ممّا تضمَّنَته نِعمةٌ مستقلَّةٌ تقتضي الشُّكرَ، وقد قَصَّروا في أدائه، ولو عُطِفت مع شِدَّة اتِّصالِها وتناسبِها؛ لربَّما توهِّم أنَّ الكُلَّ نعمةٌ واحدة[1].

سرُّ خُلوِّ الآيتين من الرّابطِ اللَّفظيِّ:

لم يَدَّعِ أحدٌ من البشرِ تسخير الشمس والقمر

في قولِ اللهِ تعالى: ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ ۝ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ﴾، خلت الآيتان عن الرّابط اللَّفظيِّ مع كونهما خبرين؛ وذلك لأنَّ الأصلَ في تركيبهما: (والشمسُ والقمرُ بحسبانِه، والنَّجم والشَّجرُ يسجدانِ له)، وسرُّ الخُلوِّ من الرّابط اللَّفظيِّ التَّعويلُ على كمال قوَّة الارتباطِ المعنويِّ؛ إذ لا يُتوهَّم ذهابُ الوَهم إلى كون حال ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ﴾، بتسخير غير اللهِ ﷻ، ولا إلى كون سجودِ النَّجمِ والشَّجر لأحدٍ سواه تعالى، فاستغنى عن الرّابطِ اللَّفظيِّ[2].

الغَرضُ من التَّعبيرِ بالجملةِ الاسميَّة ﴿وَٱلنَّجۡمُ﴾:

التَّعبير بالجملة الاسميَّة لثبات أصل الإنعام

استعمل النَّظمُ الحكيم الجملةَ الاسميَّةَ في قولِه تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ﴾؛ للدَّلالةِ على ثباتِ الامتنان بنعمةِ النَّباتِ عمومًا، فذَكر ما لا ساقَ لهُ، وهو النَّجم، وما له ساقٌ، وهو الشَّجرُ، فامتنَّ بذِكر ما هو أصل الرِّزق من الحُبوب، والثِّمار، والحشيش للدَّوابِّ، ولمّا كانت هذه الأربعةُ مغايرةً؛ لجنس الإنسان في ذاته وصفاته؛ غيَّر النَّظمُ بإيرادها في صورة الاسميَّة؛ تحقيقًا للتَّغاير بينهما وضعًا، وطبعًا، وصورةً، ومعنًى، والمعنى، أي: والزَّرع والشَّجر ينقادان للّه سبحانه فيما أراد بهما طبعًا، كما ينقاد المُكلَّف اختيارًا، فما اختلافُ ثمرِهما في الشَّكل، والهيئةِ، واللَّون، والمِقدار، والطَّعم،

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 14/ 100.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 177.

والرّائحة، إلّا انقيادٌ للقُدرة التي أرادت ذلك[1]، وجُعِلت الجملةُ مفتتحةً بالمسند إليه؛ لتكون على صورة فاتحة الجملة التي عُطِفت عليها[2]، وهي الجملُ التي ذَكرت الامتنانَ برفع السَّماءِ، ووضعِ الأرض، وذِكْر الحَبِّ.

سرُّ تقديمِ النَّجم على الشَّجَرِ:

بدأ بما هوَ أعمُّ نفعًا وأعظمُ وقعًا للإنسان والحيوانِ

قدَّم النَّظمُ الحكيم في قولِه تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ﴾، ذِكْرَ الأصغر من جنس النَّبات وهو النَّجم، وأخَّر الجنس الأكبر، وهو الشَّجَر، على غير ما جرى عليه النَّظمُ في الآية السّابقة من تقديم الشَّمس، وهي الكبرى من بين النُّجوم، على القمر، وهو الأصغر من بين الكواكب، والسِّرُّ في ذلك: أنَّ النَّجم أعَمُّ نفعًا وأعظم وقعًا في حياة الإنسان والحيوان؛ لأنَّ منه أكثرَ الأقوات لجميع الحيوان والملابس من القطن والكِتّان وغير ذلك من عجيب الشَّأن[3].

الموازنة اللَّفظيَّة والمعنويَّةُ بين الشَّمس والقمرِ والنَّجم

وفي تقديم النَّجم على الشَّجرِ موازنةٌ لفظيَّةٌ للشَّمس والقمر، وأمرٌ معنويٌّ، وهو أنَّ النَّجم في معنى السُّجود أدخل، لما أنَّه ينبسط على الأرض كالسّاجد حقيقةً، كما أنَّ الشَّمس في الحُسبان أدخلُ؛ لأنَّ حساب سيرها أيسرُ عند المُقوِّمين من حساب سير القمر؛ إذ ليس عند المُقوِّمين أصعبُ من تقويم القمر في حساب الزّيج[4].

بلاغة التَّعبيرِ بإيهام التَّوريةِ أو إيهام التَّناسبِ:

في ذِكر اللَّفظ القريب وإرادةِ المعنى البعيد لفتٌ للانتباهِ

اختلف العلماءُ في المُرادِ بالنَّجم في قوله: ﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ﴾ على قولين، **الأوَّلُ**: أنَّ المُرادَ به النَّباتُ الذي لا ساقَ له، **والآخرُ**: أنَّهُ النَّجم الذي في السَّماء[5]، وجمع بعضهم بين القولينِ؛

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 28/ 269.
(2) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 236.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 146.
(4) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 341.
(5) الماورديّ، النّكت والعيون: 5/ 424، والفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 341، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 146، وابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 236، والشّنقيطيّ، أضواء البيان: 7/ 787.

بناءً على قاعدة: الجمع بين معاني المشترَك اللَّفظيِّ؛ إن لم يكن بينها تضادٌّ[1]، فأجرى لفظَ (النَّجم) على المعنَيين كليهما.

والجمهورُ على تفسير النَّجم بما لا ساق له من النَّباتِ؛ مراعاةً للفظ الشَّجر، وكذلك لتجنُّب التَّكرار، فإنَّ الشَّمس من جِنس النُّجوم أيضًا، ولأنَّ قولَه: ﴿يَسْجُدَانِ﴾ يدلُّ على أنَّ المُراد ليس نجمَ السَّماء؛ لأنَّ مَن فسَّر به؛ قال: يسجد بالغروب، وعلى هذا فالشَّمس والقمر أيضًا كذلك يَغْرُبان، فلا يبقى للاختصاص بذِكر سجودِهما فائدةٌ، وأمّا إذا قلنا: هما أرضيّان؛ فنقول: ﴿يَسْجُدَانِ﴾، بمعنى: ظلالِهما تَسجدُ، فيختصُّ السُّجودُ بهما دونَ الشَّمس والقمر[2]، فكان في تقدُّم ذِكْر الشَّمس والقمر ما يُتَوَهَّمُ منه أنَّ النَّجم هاهنا بمعناه المعروف، أي: النَّجم الذي في السَّماء، ففيه توريةٌ ظاهرة، وقيل: بل هو إيهام التَّناسبِ[3]، وذلك بذِكر اللَّفظ القريب وإرادةِ المعنى البعيد، وفيها إعمالٌ للذِّهن، ولفتٌ للانتباهِ لهذه الآلاء والنِّعم، على وجه يَحثُّ على التَّفكُّر والتَّدبُّر.

بَلاغةُ مُراعاةِ النَّظيرِ في ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ﴾:

تحقيق الانسجام اللَّفظيِّ والتَّوكيدِ المعنويِّ

القولُ بأنَّ النَّجم في قولِه تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾، هو النَّبات الذي لا ساقَ له، يجعل استعمالَ هذا اللَّفظ في هذا المعنى من بابِ مُراعاةِ النَّظيرِ، وهو استعمالٌ يُكسِب النَّظمَ الجليل من التَّناسب بين ألفاظ هذه الآيةِ وما قبلها، ما يُسهم في تحقيق الانسجام والتَّناسق والتَّناغم وموافقةِ الكلام لمقتضى الحال، وهو كذلك يوقِظُ الحِسَّ الجماليَّ للنَّص الكريم في ذِهنِ المُتلقّي، ويُضفي على الآية مَظهرًا من مظاهر القوَّة والمتانة، فإنَّ المعاني المُتناسبةَ

(1) الشّيرازيّ، التّبصرة في أصول الفقه، ص: 184، والآمديّ، الإحكام في أصول الأحكام: 2/ 242، وابن النّجار الفتوحيّ، شرح الكوكب المنير: 1/ 140 - 141.

(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 341.

(3) الشّهاب الخفاجيّ، عناية القاضي وكفاية الرّاضي: 8/ 129، وبسيونيّ فيود، علم البديع، ص: 161.

يُعَزِّز بعضُها دلالةَ بعضٍ، ويُنَمّيها، ويَشُدُّ أزرَها، كما أنَّه يجعل الكلامَ سَلِسًا وعَذبًا، فكلُّ لفظٍ يسكن بجوار أخيه خاليًا من الثَّغرات.

دلالةُ التَّعبيرِ بـ ﴿يَسۡجُدَانِ﴾ مادَّة:

السُّجودُ أخصُّ الأفعالِ الدّالَّةِ على الانقياد

استعمل النَّظمُ مادَّةَ (سجد)، في قول الله تباركت آلاؤه: ﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ﴾، وعدلَ عن غيرها من الألفاظ التي قد تكون ملائمةً للسّياق، مثل: (يخضعان)، أو (خاضعان)، أو (ينقادان)، أو (منقادان)؛ لأنَّ السُّجود يُطلَقُ على وضع الوجه ومُقَدَّم الرَّأسِ على الأرض بقصد التَّعظيم، وهو أخصُّ أفعالِ الصَّلاة وأكثرُها تعبيرًا عن تمام الانقياد والخضوع والتَّسليم لله تعالى.

دلالةُ التَّعبيرِ بالجملة الفعليَّة:

الكونُ كلُّه في حالةِ عبادةٍ متجدِّدة لله ﷻ

أُتيَ بالمُسنَد فعلًا مضارعًا؛ للدَّلالة على تجدُّد هذا السُّجود وتكرُّره[1]، فالكونُ كلُّه في حالةِ عبادةٍ متجدِّدَةٍ؛ تسليمًا لأمر اللهِ تعالى، وإذعانًا باقتداره بما له من الكبرياء والعِزَّة، وفي تقديم المسنَد إليه (النَّجم)، على خبره الذي هو جملةٌ فعليَّة، قَصْرٌ لسجود الكائنات على الله وحدَه.

دلالةُ الفعل ﴿يَسۡجُدَانِ﴾ بينَ الحقيقةِ والمَجاز:

السُّجودُ حركةُ الظِّلال، أو سجودٌ لا نفقهُ كُنْهَهُ

اختلف العلماءُ في المراد بسجود النَّجم والشَّجر على عدد من المعاني، منها ما هو حقيقي، ومنها ما هو مجازيٌّ، فمن الحقيقيِّ: أنَّ معنى سجودِهما أنَّهما يستقبلانِ الشَّمسَ؛ إذا طلعت، ثمَّ يَميلان معها حين ينكسر الفَيْءُ[2]، وقيل: دورانُ الظِّلِّ معهما، كما قالَ: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدٗا لِّلَّهِ﴾ [النّحل: 48]، وقد قيل: إنَّ النَّجمَ أيضًا يُرادُ بهِ النُّجومُ، وهذا جائزٌ أن يكونَ؛ لأنَّ الله تعالى قَد أعلَمَنا أنَّ النَّجمَ يسجدُ، فقالَ:

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/ 236.
(2) الفرّاء، معاني القرآن: 3/ 112.

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ﴾ [الحجّ: 18][1]، وقيل: المرادُ أنَّ حقيقة السُّجود توجد منهما، وإن لم تكن مَرئيَّةً، كما يُسَبِّحُ كلٌّ منهما، وإن لم يُفْقَه، كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: 44][2].

وأمّا على المجازِ؛ ففي ﴿يَسْجُدَانِ﴾ استعارةٌ، فهو تشبيهٌ للنَّجم والشَّجر بالإنسان والحيوان، فإنَّهُ إذا كانت حقيقةُ السُّجود وضعَ الجبهةِ أو مقاديمِ الرَّأس على الأرض؛ فالنَّجمُ والشَّجر في الحقيقة رُؤوسُهما على الأرض وأرجلُهما في الهواء؛ لأنَّ الرَّأس من الحيوان ما به شُربه واغتذاؤه، والنَّجم والشَّجر اغتذاؤهما وشربُهما بأجذالهما في باطن الأرض، فهو سجودُهما بالشَّبه، لا بطريق الحقيقة[3]، وغالبُ المفسِّرين على أنَّ معنى السُّجودِ في النَّجمِ والشَّجرِ أنَّهُما يخضعان، وينقادان لما يُراد منهما، ويَذِلّان للانتفاع بهما انقيادَ السّاجد من العقلاء لِما أُمِرَ به، بجَرّيهما لِما سُخِّرا له، وطاعتِهما لِما قُدِّرا فيه من غير إباءٍ، على تجدُّد الأوقات[4].

بلاغة السَّجع في الآيتين:

حصل من قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾، بعد قوله: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾، قرينتان متوازيتان في الحركة والسُّكون، وهذا من المُحسِّنات البَديعيَّة الكاملة، فقدِ اتَّفقت كَلِمتا (القمر) و(الشَّجر) في الوزن والقافية، وكذلك ﴿بِحُسْبَانٍ﴾ و﴿يَسْجُدَانِ﴾، واتَّفقت كلمةُ ﴿ٱلشَّمْسُ﴾ و(النَّجم) في الوزن دون القافيَة[5].

كمالُ السَّجعِ يُسهِم في زيادة الإحساس بالمعنى

(1) الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 5/ 96.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 341.
(3) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 341.
(4) البقاعيّ، نظم الدرر: 19/ 147، وابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 236 - 237.
(5) الدّسوقيّ، حاشية الدّسوقيّ على مختصر المعاني: 4/ 195.

دَلالةُ العطفِ في ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾، والتَّعبير بالجملة الفعليَّةِ:

التَّراوحُ بين الوصل والفصل تنويعٌ في ذِكرِ النِّعَمِ والآلاءِ

عطفَ النَّظمُ الحكيمُ قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾ على قولِه: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾، فعاد الكلامُ إلى طريقة الإخبارِ عن المسند إليه بالمسند الفعليِّ، كما في قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾، وهذا معطوف على الخبر، فهو في معناه[1]، وقد آثرَ النَّظمُ الجليلُ التَّعبير، بالجملةِ الفعليَّةِ في قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾، دونَ التَّعبيرِ بالجملة الاسميَّةِ كما في الآيتين السّابقتين؛ وذلك لأنَّهُ لمّا كان تغيُّرُ ما تقدَّم من الشَّمس والقمر والنَّجم والشَّجر، يدلُّ دلالةً واضحةً على أنَّه سبحانه هو المؤثِّرُ فيه، وكانت السَّماءُ والأرضُ ثابتَتَين على حالةٍ واحدةٍ، فكان ربَّما أشكل أمرُهما، كما ضلَّ فيهما خَلْقٌ من أهل الوَحْدَة، أهلِ الجُمود والاغترار والوقوف مع الشّاهد وغيرهم[2].

توجيهُ العطفِ بالنَّصبِ في ﴿وَٱلسَّمَآءَ﴾:

العدول من معنى دوامِ التَّسخير والانقيادِ إلى معنى التَّوكيد

اختلفتِ الأنظارُ في توجيه عطفِ ﴿وَٱلسَّمَآءَ﴾ بالنَّصب، على ﴿وَٱلنَّجْمُ﴾ بالرَّفع، فذهب بعض المفسِّرين إلى أنَّها منصوبةٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ على شريطة التَّفسير، أي: (ورفع السَّماءَ، رَفَعَها) للتَّوكيد، فتكون الجملةُ فعليَّةً؛ وذلك لأنَّ العطفَ على جملة: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ الكبرى، يَلْزم منه تخالفُ الجُملَتين المعطوفة والمعطوف عليها، بالاسميَّة والفعليَّة، وهو خِلاف الأوْلَى، وكذلك فإنَّ العَطفَ على جملةٍ عُطِفَت على جملة ﴿يَسْجُدَانِ﴾ الصُّغرى، يَلْزمُ منه أن تكون خبرًا للنَّجم والشَّجر مثلَها، وذلك لا يصِحُّ؛ إذ لا عائدَ فيها إليهما، وكذا يقال في العطف على كبرى وصغرى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾، وأجيب عن ذلك بأنَّهُ لا يلزم في المعطوف على الشَّيء أن

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 237.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 147.

يُعْتَبر فيه حالُ ذلك الشَّيء، ورجَّحَ آخرون أنَّ العطفَ على جملة: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾، يُؤْذِنُ بأنَّ الأصل: (أجرى الشَّمسَ والقمر، وأسجد النَّجمَ والشَّجر)، فعدل إلى معنى دوام التَّسخير والانقياد في الجملَتَين الأوْلَيَين، ومعنى التَّوكيد في الأخيرة، فدلَّ الاختلاف في الأخبار المتوالية لـ ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ على معانٍ تبهر ذا اللُّبِّ[1].

الغرضُ من تقديمِ المفعولِ به في (السَّماءَ):

تقديم السَّماءِ للتَّنبيه بما فيها من أنواع البدائع على وحدانيَّة اللهِ سبحانه

قدَّم النَّظمُ الجليل المفعول به (السَّماءَ)، في قولِ الله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾، وكان مقتضى الظّاهر أن تكون الجملةُ: (ورَفَع السَّماءَ)؛ وذلك للدَّلالَةِ على عظَمةِ السَّماءِ وما فيها من عجيب النُّجوم والكواكب، كما في قولِ الله: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [غافر: 57]؛ تنبيهًا على التَّفَكُّر فيما فيها من جلالة الصَّنائع وأنواع البدائع[2]؛ إذِ المقصودُ الأوَّلُ هو لَفْتُ الذِّهنِ للسَّماءِ، لا للرفعِ.

دلالةُ التَّعبير بالفعلِ ﴿رَفَعَهَا﴾ بين الحقيقة والمجازِ:

بيانٌ لقدرته وامتنانه بإعداد ما يُلائم الخَلقَ

في قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ آثرَ النَّظم الحكيمُ استعمالَ الفعل (رفع) دون (خلق)؛ لأنَّ رفعَ السَّماء يقتضي خَلْقَها؛ إذِ المعنى: خلقها مرفوعةً ومسموكةً[3]، ومعنى ﴿رَفَعَهَا﴾: خَلقها مرفوعةً بغير أعمدة، كما يقال للخيّاط: وسِّعْ جيبَ القميص، أي: خِطْهُ واسعًا[4]، وفي أصل ﴿رَفَعَهَا﴾ الصّوريِّ الحسّيِّ قولانِ، **الأوَّلُ:** أنَّها كانت ملتصقةً بالأرض، ففتقها منها، وأعلاها عنها، بما يشهد لذلك من العقل عند كلِّ مَن له تأمُّلٌ، في أنَّ كلَّ جسمٍ ثقيلٍ ما رفعَهُ

(1) الباقوليّ، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: 2/ 1303 - 1304، والطّيبيّ، فتوح الغيب: 15/ 150، والآلوسيّ، روح المعاني: 14/ 101.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 147.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 444، والنّسفيّ، مدارك التّنزيل: 3/ 410.
(4) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 237.

عمّا تحتَه إلّا رافعٌ، ولا رافِعَ لهذه إلّا الله، فإنَّه لا يَقْدر على التَّأثير غيرُه[1]، **والآخرُ**: أنَّهُ خلقها مرفوعةً ابتداءً، لا أنَّها كانت مخفوضة، ورَفَعَها[2]، وعلى كِلا التَّقديرين فإنَّ في رفع السَّماء بيانًا لقدرته تعالى، وتذكيرًا بامتنانه على خَلْقه برفعها بما ييسِّرُ معيشَتهم، فلو لم تكن السَّماءُ مرفوعةً على هذا النَّحو الهائل الشّاسعِ البديع المناسبِ للخَلْق أجمعين؛ لوجدوا في العيش عنَتًا وكَدًّا، ويجوز أن يكون المراد بالرَّفعِ في ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ ما يشمل الصّوريَّ والمعنويَّ بطريق عمومِ المجازِ، أو الجمع بين الحقيقة والمجاز عند من يرى جوازَه[3].

دلالةُ التَّعبير بالسَّماءِ مفردَةً لا جمعًا:

الامتنانُ برفع السَّماءِ جهةَ العُلوِّ

في قولِ اللّهِ تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ آثرَ النَّظمُ الحكيمُ استعمالَ (السماءَ) مفردةً دون الجمع (السماوات)؛ وذلك لأنَّ المرادَ هاهنا الامتنانُ برفع السَّماءِ جِهَةَ العُلوِّ، مقابلَ وضعِ الأرضِ في قولِه: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذّاريات: 22]، وقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: 16]، وأمّا حيثُ أُريد العددُ أُتيَ بصيغة الجمع الدّالَّةِ على سعة العظَمةِ والكثرةِ، نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الصّف: 1]، أي: جميعُ سكانها على كثرتهم، و﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الجمعة: 1]، أي: كلُّ واحدةٍ على اختلاف عددها[4].

دلالةُ العطفِ في ﴿وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾:

امتنَّ الله برفع السَّماءِ على أعدل الوجوه، ثمَّ امتنَّ بإقرار العدلِ لأهل الأرضِ

في قولِ اللّهِ تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾ عطفَ النَّظمُ الجليلُ بالواوِ وضعَ الميزانِ على رفع السَّماءِ؛ وذلك لما بينهما من

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 147.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 14/ 101.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 444، والطّيبيّ، فتوح الغيب: 15/ 150، وأبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 56، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 147، والآلوسيّ، روح المعاني: 14/ 101.
(4) السّيوطيّ، معترك الأقران: 3/ 480.

التَّناسبِ اللَّفظيِّ والمعنويِّ، فمن حيثُ التَّركيب كلتاهما جملةٌ فعليَّةٌ في صيغةِ المُضيِّ، وأمّا من حيثُ التَّناسبُ المعنويُّ؛ فإنَّهُ لمّا كانت السَّماء مع عُلوِّها الدّالِّ على عِزَّةِ موجدِها ومُدبِّرِها دالَّةً على عدلِه باعتدال جميعِ أحوالها، دلَّنا على أنَّه شرعَ لنا مثلَ ذلك العدلِ؛ لتقومَ أحوالُنا، وتصلحُ أقوالُنا وأفعالنا بما قامت به السَّماوات والأرض، فقال: ﴿وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ﴾[1].

سرُّ عطفِ وضعِ الميزانِ على ما سبقه من النِّعم والآلاءِ:

التَّدرُّجُ في بيانِ مظاهرِ الامتنانِ من القرآن إلى العدل والفرقانِ

في هذا العطف أيضًا لطيفةٌ أخرى، وهي أنَّه تعالى بدأ أوَّلًا بالعِلْم، ثمَّ ذكر ما فيه أشرفُ أنواع العلوم، وهو القرآن، ثمَّ ذكر العدلَ، وذكر أخصَّ الأمور له، وهو الميزان، وهو كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ﴾ [الحديد: 25]؛ ليعملَ النَّاسُ بالكتابِ، ويفعلوا بالميزان ما يأمرهم به الكتابُ، فقولُه: ﴿عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ ﴿وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ﴾، مثلُ قولِه: ﴿وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ﴾ [الحديد: 25]، وكما أنَّ العقلَ والعلمَ صارا سببًا لبقاء عمارة العالم، كذلك العدلُ في الحُكم سببٌ، وأخصُّ الأسباب الميزانُ، فهو نعمةٌ كاملةٌ تسهم في بقاء الحضارةِ، واستقرار الأمم، ولا ينظر إلى عدم ظهور نعمةِ الميزانِ لكثرته وسهولة الوصول إليه، كالهواء والماء، اللَّذَين لا يتبيَّن فضلُهما إلّا عند فقدهما[2].

بَلاغةُ التَّعبيرِ بالفعل (وَضَعَ) بين الحقيقة والمجازِ:

بتشريعِ العدلِ واستقراره ثبتَ نظامُ العالَم

اختلفَ العلماءُ في المُرادِ بالفعل (وَضَعَ) في قوله: ﴿وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ﴾ على أقوالٍ، **الأوَّلُ**: ألْقاهُ في الأرض، بمعنى أوجده، **والثّاني**: نَصَبَه، وأقَرَّهُ، وثبَّتَه[3]، **والثّالث**: شَرَعَ العدلَ، وأمَرَ بهِ[4]، **والرّابع**:

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 148.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 342.
(3) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 341، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 17/ 154، وأبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 56.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 177.

خَفَضَ ميزانَ العدلِ إلى أرضِ النَّفس والبدنِ[1]، وهذه المعاني كلُّها من المعاني المجازيَّةِ؛ لأنَّ المعنى الحقيقيَّ للوضعِ هو الهويُّ بالشَّيءِ إلى مَقرٍّ مُنخفضٍ يَثْبُتُ فيه عن حيِّزٍ عالٍ كانَ فيه[2]، وقد دلَّ الفعلُ (وضعَ) على أنَّهُ تعالى وفَّر لكلِّ مُسْتَحِقٍّ ما استحقَّه، ووفَّى كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، حتّى انتظم به أمرُ العالَم، واستقامت أحوالُ الخَلْق[3]، فالوَضْعُ هُنا مُسْتَعارٌ بالجَعْلِ، فهو كالإنزالِ في قولِه: ﴿وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ﴾ [الحديد: 25]، ومنهُ قَولُ أبي طلحةَ الأنصاريِّ: «وإنَّ أحَبَّ أموالي إلَيَّ بَيْرَحاءُ، وإنَّها صَدَقَةٌ لله، أرْجو برَّها وذُخْرَها عِنْدَ اللهِ، فضَعْها يا رَسولَ اللهِ حَيْثُ أراكَ اللهُ»[4]، أي: اجعَلْها، وعَيِّنْها لِما يدُلُّك اللهُ عليه[5].

بلاغةُ التَّعبيرِ بالطِّباقِ الخفيِّ والمشاكلة الضِّدِّيَّة:

جاء الطِّباق في قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾ بين الفعلين (رَفَعَ) و(وضَعَ)؛ لإيضاحِ اقتدارِ اللهِ تعالى على كلِّ ظواهرِ الكونِ، فأضفَى على المعنَى حُسنًا وجمالًا، وزادَهُ رَونقًا وبيانًا، وقدِ اطَّرد في هذه الآية والآيات السّابقة عليها أسلوبُ المقابلةِ بين ما يُشبه الضِّدَّين بعد مقابلة ذِكر الشَّمس والقمر، بذِكر النَّجم والشَّجر، فجيء بذِكْر خَلْق السَّماء وخَلْق الأرض، كما جيء بذِكْر الرَّفع والخَفْض، فإطلاقُ الوضع في الآية بعد ذِكر رفع السَّماء مشاكلةٌ ضِدِّيَّةٌ، وإيهامُ طباقٍ مع قوله: ﴿رَفَعَهَا﴾، ففيه محسِّنانِ بديعيّانِ[6]، فأضحى هذا الأسلوبُ أحدَ أهمِّ السِّمات الأسلوبيَّة في سورةِ الرَّحمن، فأسهَمَ في تنشيط الفاعِليَّةِ الإدراكيَّةِ في أذهانِ

تنبيهُ المتلقّين إلى بالغِ اقتدار اللهِ تعالى

(1) القاسميّ، محاسن التّأويل: 9/ 101.
(2) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (وضع).
(3) أخرجه البخاريّ في صحيحه، برقم: (1484).
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 177.
(5) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 238.
(6) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 238.

السّامِعينَ والمُتَلَقّينَ، وأدَّى إلى ترسيخ قدرتِه تعالى في عقولِ المتلَقّين وقلوبِهم، وعملَ على إيقاظ حواسِّهم؛ لتدبُّر الكونِ الفسيحِ، وفيهِ حثٌّ للعاقِلِ على إمعانِ الفِكْر للاعتبارِ والاتِّعاظِ بما في هذه النِّعم الجليلة والآلاء البديعةِ.

معنَى اللّامِ ودلالتُها في ﴿ٱلۡمِيزَانَ﴾:

اختلفَت الأنظارُ في المرادِ بالميزان في قولِه: ﴿وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ﴾ على أقوالٍ، **الأوَّلُ**: أنَّهُ الميزانُ ذو اللِّسانِ، أي: هداهم للآلة المعروفةِ؛ ليَتَناصَفَ بهِ النّاسُ في الحُقوقِ. **والثّاني**: أنَّه الحُكْمُ. **والثّالِثُ**: أنَّهُ العَدْلُ، **والرّابِعُ**: أنَّهُ القرآن[1]، والقولان الأوَّلُ والثّاني أرجح الأقوالِ، وعلى أيِّهما فإنَّ اللام فيه هي لام العهد الذِّهنيِّ، أي: ذلك الميزان الذي عهدتم أثرَهُ في حياتكم واستقامةِ أموركم، أو هو العَدلُ الذي هو أهمُّ مبادئ التَّعايش بين الخلقِ عمومًا، والبشرِ خصوصًا.

الميـزانُ إمّـا أن يـكـون الميـزان المعـروف أو هو العدل

بلاغةُ التَّعبير بالمجاز في لفظِ ﴿ٱلۡمِيزَانَ﴾:

ذهب جمعٌ كبير من المفسِّرين إلى أنَّ المرادَ بالميزان، في قولِه تعالى: ﴿وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ﴾ هو العدلُ، وعلى ذلك يكون لفظُ ﴿ٱلۡمِيزَانَ﴾ استعارةً تصريحيَّةً، وشاع إطلاق الميزان على العدل باستعارة لفظ الميزان للعدل، على وجه تشبيه المعقول بالمحسوس، ففيه تجسيدٌ لمعنى العدل في صورةٍ حِسّيَّةٍ تلفت الانتباهَ، وتأخذ بالألبابِ[2]، والميزانُ هنا مثلُ الذي في قولِه تَعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ﴾ [الحديد: 25]؛ لأنَّه الذي وضعهُ الله، أيْ: عَيَّنَهُ لإقامةِ نظامِ الخَلْقِ، وكذلك فإذا كان المُرادُ بالميزانِ ما تُعرف به مقاديرُ الأشياءِ من الآلة المعروفة والمكيال المعروف، فالمعنى أنَّ الله تعالى خلقَه

تجسيدُ العدلِ في صورة الميزانِ استعارةٌ تأخذُ بالألبابِ

(1) ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 436، والفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 341، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 17/ 154، وأبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 56، والطّيبيّ، فتوح الغيب: 15/ 151.

(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 14/ 101، وابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 237، والهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 28/ 310.

موضوعًا مخفوضًا على الأرض؛ إذ علَّق به أحكامَ عبادِه وقضاياهم المُنزَّلة من السَّماء، وما تعبَّدَهم به من التَّسوية والتَّعديل في أخذهم وإعطائهم، والمشهور أنَّه بهذا المعنى مجازٌ أيضًا من استعمالِ المقيد في المُطلق، وقيل: هو حقيقة، فالواضعُ لم يضعْهُ إلّا لما تُعرَفُ به المقادير على أيِّ هيئةٍ، ومن أيِّ جنسٍ كان، والنّاس لمّا ألِفوا المعروفَ لا يكاد يتبادر إلى أذهانهم من لفظ ﴿ٱلۡمِيزَانَ﴾ سواه[1].

دلالةُ (أن) بين المصدريَّة والتَّفسيريَّة:

غلبةُ الأثرةِ على طباعِ البشرِ اقتضت التَّنبيهَ

(أنْ) في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَطۡغَوۡاْ﴾ إمّا أن تكون مصدريَّة تُفيدُ التَّعليل، أي: لئَلّا تطغَوا في حَقِّ الميزانِ وشَأْنِه، بأنْ تَعْتَدوا، وتَتَجاوَزوا ما ينبغي فيهِ من العدلِ والمساواةِ[2]، وممّا يُرجِّح أنَّ حملَ قوله: ﴿أَلَّا تَطۡغَوۡاْ﴾ على التَّعليل أرجحُ من حملِه على التَّفسير، أنَّه جمع بينَه وبين الكتاب في قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾ [الحديد: 25]، ففيه إجراء (وضَعَ) مجرى (وَصَّى) المؤوَّلِ بالقول، لاستقامةِ تفسير ﴿أَلَّا تَطۡغَوۡاْ﴾ لـ(وَضَع)[3]، وهذا من باب الإخبارِ بنعمةِ العدلِ، والامتنان بها، فهو تعالى يُخبرُ بأنَّهُ أرسى مبدأ العدلِ، منعًا للطُّغيان في المعاملةِ؛ لعِلْمه تعالى بغَلبةِ الأثَرةِ على طباع البشرِ وميلهم إلى التَّطفيف والإخسارِ، وعلى كون (أنْ) هاهُنا مفسِّرَةً؛ تكونُ (لا) ناهيةً، والفعلُ ﴿تَطۡغَوۡاْ﴾ مجزومٌ بها على تقدير قولٍ مُقدَّرٍ[4]، أي: (قلنا: لا تَطْغَوا في الميزان)، وتَعْضُدُها قراءةُ عبد الله بن مسعودٍ ﷺ: (لا تَطْغَوا) بغيرِ (أنْ)، على إرادَةِ القولِ، أيْ: قائلًا، أو نَحوَهُ[5]،

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 14/ 101.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 444، والآلوسيّ، روح المعاني: 14/ 101.
(3) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 15/ 151.
(4) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 10/ 156.
(5) الآلوسيّ، روح المعاني: 14/ 101.

وصحَّ مجيئُها تفسيريَّةً دون التَّصريح بجملة القولِ قبلها؛ لأن فعل: (وَضَعَ الميزانَ) فيه معنى أمر النّاس بالعدل، وفي الأمر معنى القول دون حروفه، فهو حقيق بأن يأتيَ تفسيره بحرف (أنْ) التَّفسيريَّة[1]، والمرادُ بالنَّهي على هذا الوجهِ: لا تَعْتَدوا، وتَتَجاوَزوا ما ينبغي من العدل والنَّصَفة، وأجْروا الأمورَ وفق ما وُضِع لكم من سنن الميزان في كلِّ أمر، فتَرْقى شؤونُكم، وتنتظم أعمالُكم وأخلاقُكم[2]، وهذا من ثراء المعنى.

الغرض من الحذف في قولِه: ﴿أَلَّا تَطْغَوْا﴾:

في الآية وجهان من وجوه الحذف، **الأوَّلُ:** حذفُ لامِ التَّعليلِ، على تقدير (أنْ) مصدريَّةً؛ إذِ الأصلُ: (لِئَلّا تَطغَوا)، **والآخر:** حذفُ فعلِ القول، على تقدير (أنْ) تفسيريَّةً، فيكون التَّقدير: (قلنا: لا تَطْغَوا)، والسِّرُّ في هذا الحذف تكثيرُ الأوجه وإثراءُ الدَّلالةِ بأن تكون الآيةُ إخبارًا مرَّةً، ونهيًا مرَّةً أخرى.

مـن خـصـائـص الإعـجـاز البيانيِّ تـكـثـيرُ الأوجـه وإثراءُ الدَّلالةِ

دلالةُ التَّعبيرِ بمادة الطُّغيان دونَ مادَّةِ الظُّلم:

آثرَ النَّظمُ الجليلُ التَّعبيرَ بنفي الطُّغيان أو النَّهي عنه؛ لأنَّهُ أشدُّ من الظُّلم، لاشتمالِه على ضروبٍ من المبالغةِ في مجاوزة الحدِّ، وقد كان أنسبَ للسّياقِ؛ لغَلَبة الأَثَرةِ على البشرِ في استيفاء الحقوقِ والمعاملاتِ، فمن قال: الميزانُ هو العدلُ؛ قال: طغيانُه الجَوْرُ، ومن قال: إنَّ الميزانَ هو آلةُ التَّسويةِ؛ قال: طغيانُه البَخْسُ، أي: النَّقصُ[3]، وذهب بعضهم إلى أنَّه إنَّما قيل: (لا تطغَوا) دون غيرها؛ لأنَّ ما لا يُضْبَطُ في الوزنِ موضوعٌ عنهم، ما لم يتعمَّدوا البخسَ، فإذا تعمَّدوا؛ فقد طَغَوا[4].

فـي الـطُّـغـيـانِ ضـــروبٌ مـن المبالغةِ والشِّدَّةِ في مجاوزة الحَدِّ

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 238.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 28/ 310.
(3) إسماعيل حقّي، روح البيان: 9/ 290، والهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 28/ 310.
(4) الواحديّ، التّفسير البسيط: 21/ 139.

المرادُ بضمير واو الجماعة ودلالتُه:

الإشارةُ إلى كثرةِ الطُّغيانِ والطُّغاةِ

في قولِه: ﴿أَلَّا تَطْغَوْا﴾ عادَ النَّظم الجليل بواو الجماعةِ على جنسِ الإنسانِ المذكورِ في قولِه: ﴿خَلَقَ الْإِنسَانَ﴾، وآثَر التَّعبيرَ بواوِ الجمع دونَ الإفرادِ، فلم يقل: (ألّا تطْغَى في الميزانِ)؛ بيانًا لكثرة وقوعِ الطُّغيانِ، وتعدُّدِ الطُّغاةِ على حقوقِ النّاسِ، فكأنَّ الآيةَ تُحَذِّرُ من كثرةِ الطُّغيانِ؛ لغَلبةِ حُبِّ النُّفوسِ على تعاملات البشرِ، وكذلك أتى بواو الجمع؛ لأنَّ ممّا يساعدُ على الحَدِّ من الطُّغيانِ وانتشارِ العدلِ والقِسطِ، أن يكون اجتنابُ الطُّغيانِ متبادلًا بين النّاسِ، فلا معنى لعدم الطُّغيانِ من فئةٍ دون فئةٍ، بل تمام العدلِ أن يتناصفَ النّاسُ أجمعون؛ لذا كان التَّعبيرُ بواو الجماعةِ أنسبَ[1].

بلاغة التَّعبير بالالتفاتِ في ﴿أَلَّا تَطْغَوْا﴾:

التَّنبيه لقضية العدلِ ومَكانَة مبدأ المساواة

عدلَ النَّظمُ الجليل عن أسلوب الغَيبةِ في قولِه: ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝٢ خَلَقَ الْإِنسَانَ ۝٣ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾، إلى أسلوب الخطاب في قوله: ﴿أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾؛ وذلك لأنَّ للالتفات أثرًا في التَّنشيط للإصغاءِ، وإيقاظِ السّامعين، فأفادَ تنبيهَ المُتلقّين لمكانة قضيَّةِ العدلِ، وتحَرّي الحقِّ والمساواة في كلِّ الأُمورِ عامَّةً، وفي أمورِ الميزان خاصَّةً.

معنَى ﴿فِي﴾ ودلالتُها في ﴿فِي الْمِيزَانِ﴾:

النَّهيُ عن أقلِّ الطُّغيان للدَّلالةِ على النَّهي عن كلِّ طغيانٍ

جاءَتْ ﴿فِي﴾ في قولِ اللهِ تعالى: ﴿أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ﴾ ظرفيَّةً مجازيَّةً تُفيد النَّهيَ عن أقلِّ طُغيانٍ على الميزان، أي: ليس النَّهيُ هاهُنا عن إضاعة الميزانِ كلِّه، بل النَّهيُ عن كلِّ طُغيانٍ يتعلَّق به، على نحو الظَّرفيَّةِ في قوله تعالى: ﴿وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ [النّساء: 5]، أي: ارزقوهم من بعضِها.

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 1/ 547.

المرادُ بالميزان في قولِه: ﴿فِي ٱلۡمِيزَانِ﴾:

المُراد بالميزان إمّا الموزونات أو العدل والموزونات

اختلفت الأنظارُ في تحديد المرادِ بالميزان في قولِه: ﴿أَلَّا تَطۡغَوۡاْ فِي ٱلۡمِيزَانِ﴾، فذهب فريقٌ إلى أنَّهُ الأشياءُ الموزونةُ من الموزونات المعروفة، والعلم والعمل المُقدَّر أحدُهما بالآخر، وفي مساواة الظّاهر والباطن والقول والفعل، فالميزان الثّاني عامٌّ لميزان المعلومات وميزان المحسوسات[1]، وذهب فريقٌ إلى أنَّ المرادَ به ما يشمل العدلَ، ويشمل ما به تقديرُ الأشياء الموزونة ونحوِها في البيع والشِّراء[2].

دلالةُ تكرارِ لفظةِ (الميزانِ) ثلاثَ مرّاتٍ:

تكرارُ لفظةِ (الميزان) للتَّوصيةِ والتَّشديدِ أو للمغايرةِ

كرَّر النَّظمُ الحكيم لفظَ (الميزان) ثلاثَ مرّاتٍ، فجاء في هذه الآية، وفي الآية التي سبقتها، والآيةِ التي تلتها، واختلفت الأنظار في توجيه هذا التَّكرار، فذهب فريقٌ إلى أنَّهُ كرَّره تشديدًا للتَّوصية به، وتقويةً للأمر باستعماله والحَثِّ عليه[3]، وذهب فريقٌ آخر إلى أنَّهُ كَرَّرهُ، وقد سبق ذِكره؛ لكي يكون قائمًا بنفسه في النَّهي عنه، ولا يكون الثّاني متضمَّنًا بالأوَّل[4]، وقيل: أعادَهُ ثَلاثَ مَرّات، فصرَّحَ، ولم يُضمِر؛ لكَون كلِّ واحِد قائمًا بنَفسِه غيرَ مُحتاجٍ إلَى الأوَّل، وقيل: لأنَّ كلَّ واحِد غيرُ الآخر، الأوَّلُ ميزانُ الدُّنيا، والثّاني: ميزانُ الآخِرَة، والثّالِثُ: ميزانُ العقل، وقيل: نزلت مُتَفَرِّقَةً، فاقتضى الإظْهار[5].

دَلالةُ العطفِ في ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلۡوَزۡنَ﴾:

بعد النَّهي عن الطُّغيانِ، أتى الأمرُ بالعدلِ والقِسطِ

عطف النَّظمُ الحكيمُ بالواو قولَ اللهِ تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلۡوَزۡنَ بِٱلۡقِسۡطِ﴾ على قولِه: ﴿أَلَّا تَطۡغَوۡاْ فِي ٱلۡمِيزَانِ﴾، وذلك للتَّوسُّط بين الكمالين: كمالِ الاتِّصالِ، وكمالِ الانفصال، فالجُملتان كِلتاهما إنشائيَّةٌ طَلَبيَّةٌ، الأولى للنَّهي عند من رأى (أن) تفسيريَّةً، والثّانية

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 148.
(2) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 239.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 444، والطّيبيّ، فتوح الغيب: 15/ 151.
(4) الواحديّ، التّفسير البسيط: 21/ 139.
(5) الكرمانيّ، البرهان في توجيه متشابه القرآن، ص: 231.

للأمر، ووُجِدت بينهما المناسبةُ المسوِّغة للعطف، وهي استمرارُ الحديث عن نعمة الميزانِ، وما يجب على الخَلْق من اتِّباعِه من الأوامر والنَّواهي بشأنه، كي تستقيمَ الحياةُ على جادَّةٍ قويمةٍ، فبعدَ النَّهي عن الطُّغيانِ، أتى الأمرُ بالعدل والقِسطِ؛ إذ المرادُ: قَوِّموا وزنَكم بالعدلِ، وقيل: أقيموا لسانَ الميزانِ بالقسط والعدل، وقيل: الإقامةُ باليدِ، والقِسطُ بالقلبِ[1].

دلالةُ إيثارِ الفعلِ (أقيموا):

إقامةُ الوزن بالحق تتطلَّبُ إخلاصًا

في قولِ اللّهِ تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ﴾ آثرَ النَّظم الجليلُ التَّعبيرَ بالفعلِ: (أقيموا) دون (زِنوا بالقسط)؛ وذلك لأنَّ أصلَ القيامِ في اللُّغة هو الانتصابُ المُضادُّ للجلوسِ والاضطجاع، وإنَّما يقوم القائم لقصد عملٍ صعبٍ لا يتأتَّى من قعود، فيقومُ الخطيبُ، ويقومُ العاملُ، ويقومُ الصّانعُ، ويقوم الماشي، فكان للقيام لوازمُ عرفيَّةٌ مأخوذة من عوارضه اللّازمةِ؛ ولذلك أُطلِق مجازًا على النَّشاط في قولهم: قام بالأمرِ، ولذا كان تكرُّرُ التَّعبيرِ به عن إقامةِ الصَّلاةِ؛ لما ينبغي فيها من النَّشاطِ والإخلاص للّهِ ﷻ[2]، فكأنَّ إيفاءَ الحقوقِ على خيرِ وُجوهِ الإيفاءِ يحتاج من النِّشاط والإخلاص ما يدفع عنه نوازعَ النَّفسِ إلى التَّطفيفِ أو البَخْس.

بلاغةُ التَّعبير بالمجازِ في ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ﴾:

المواظبةُ على تحرّي العَدلِ تحتاجُ إلى مجاهدةٍ للنَّفسِ

في قولِ اللّهِ تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ﴾ استعمل النَّظمُ الحكيمُ فعلَ إقامةِ الوزنِ، وهو من قبيل المجاز المرسل، الذي شاع حتّى ساوَى الحقيقةَ، فصارت كالحقائق، ولذلك صحَّ بناءُ المجاز الثّاني والاستعارة عليها[3]، فإقامةُ الوزنِ استعارةٌ تبعيَّةٌ، شبَّهت

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 177.
(2) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 1/ 231.
(3) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 1/ 231.

المواظبةَ على تَحرّي الحقِّ في الموزونات والعناية بها بجَعْلِ الشَّيء قائمًا على الدَّوام؛ لما يحتاجه من مجاهدة النَّفس على السَّير على جادَّة الحَقِّ والعدلِ والمساواةِ، ويحتملُ كذلك أنْ يكون (أقيموا) بمعنى قَوِّموا، كما يقال في العودِ: أقمتُه، وقَوَّمْتُه[1]، فيكونُ كذلك استعارةً تبعيَّةً بتشبيه المعقولِ بالمحسوسِ عند مَن ذهب إلى أنَّ الوزنَ هو العَدلُ، أو هي من باب تشبيه محسوسٍ بمحسوسٍ عند من ذهب إلى أنَّ الوزنَ هو الميزانُ أو الموزون.

الغَرَضُ من التَّعبير بفعل الأمرِ مُسندًا إلى واو الجماعة:

الأمـرُ للوجوب لحتميَّة وجود الـعـدلِ في العالمِ

جاءَ الأمرُ في قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلۡوَزۡنَ بِٱلۡقِسۡطِ﴾؛ لوجوب القيامِ دومًا على المَعدَلَةِ والمساواة في الوزن، وآثرَ التَّعبيرَ بواوِ الجمع دون الإفرادِ، فلم يقل: (وأقم الوزنَ)؛ لبيانِ أنَّ من تمام نفعِ العَدلِ أن يكون متبادَلًا بين النّاسِ، فتمامُ العَدلِ أن يَتناصفَ النّاسُ أجمعون، على قدم المساواةِ، فلا حيفَ ولا ظُلمَ.

دلالةُ التَّعبيرِ بالمفعولِ به مصدرًا بين المجاز والحقيقة:

اللّامُ للاستغراق لـتـشـمـلَ كـلَّ المعاملاتِ

في قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلۡوَزۡنَ﴾ استعملَ البيانُ القرآنيُّ مفردةَ ﴿ٱلۡوَزۡنَ﴾ مُعرَّفَةً باللّام الدّالَّةِ على الاستغراقِ؛ لتَعُمَّ كلَّ وزنٍ يوزنُ، وللإشارةِ إلى مراعاةِ المَعْدَلَةِ في جميعِ ما يَتَحرّاه الإنسانُ من الأفعالِ والأقوالِ[2]، فهو أمرٌ بإقامة العَدلِ في البيع والشِّراء وسائر المعاملات، والمراد بالوزن إمّا الحقيقة، أي: أقيموا لسانَ الميزان بالعدلِ[3]، وقال فريقٌ: بل المرادُ: أقيموا اللِّسانَ بالقولِ[4]، والرّاجح: الجمع بين الحقيقة والمجازِ، فيجوزُ أن يكونَ إشارةً إلى تحرّي العَدالةِ في الوزنِ وتَركِ الحَيفِ فيما يتعاطاه فيه، ويجوز أن يكون

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 343.
(2) الرّاغب، مفردات القرآن: (وزن).
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 444.
(4) السّمرقنديّ، بحر العلوم: 3/ 379.

إشارةً إلى تعاطي ما لا يكون به في القيامة خاسِرًا، فيكون ممَّن قال سبحانه فيهم: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ ۝٩﴾ [الأعراف: 9]، وكِلا المعنَيين متلازمان، وقيل: المعنى على التَّعدّي بتقدير مضافٍ، أي: موزونَ الميزانِ، أو جَعْلُ الميزانِ مجازًا عن الموزون فيه[1].

معنَى الباءِ ودلالتُها في ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾:

التَّلبُّسُ بالعَدلِ التّـامّ سبيلُ إحقاقِ الحقِّ

جاءتِ الباءُ في قوله: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ﴾ للمُلابسة، أي: أقيموا الوزنَ على أحسن حالٍ من الوفاء بالحقوقِ، متلبِّسين بالعَدل بألّا تظلموا أحدًا حقَّه، ويُحتَمل أن تكون لِلسَّبَبيَّةِ، أي: راعوا في إقامَةِ التَّمْحيصِ ما يَقتَضيهِ العَدْلُ[2].

سِرُّ تقييدِ الفِعل بالجارِّ والمجرور ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾:

المبالغةُ في توكيدِ إقامةِ العَدلِ سبيلُ المحسنينَ

قيَّد النَّظمُ الحكيم إقامةَ الوزنِ بشِبه الجملة ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾؛ للتَّأكيد والمبالغةِ في إقامةِ العَدلِ؛ إذ إنَّ قولَه: ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ إمّا أن يكونَ حالًا من فاعِل (أقيموا)، أي: أقيموا الوزنَ مُقسطين، أو حالًا من المفعول به ﴿ٱلْوَزْنَ﴾، أي: أقيموا الوزنَ متلبِّسًا أو مقترِنًا بالقِسط[3].

دلالةُ العطفِ في ﴿وَلَا تُخْسِرُواْ﴾:

تأكيدُ إقامةِ العدلِ ببيانه سببَه، وهو انعدامُ الخُسرانِ

جاءَ قولُ اللّهِ تعالى: ﴿وَلَا تُخْسِرُواْ ٱلْمِيزَانَ﴾ معطوفًا بالواو على قولِه: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ﴾؛ وذلك للتَّوسُّط بين الكمالَين، فكِلْتاهما جملةٌ إنشائيَّةٌ طَلبيَّةٌ، الأوْلَى للأمرِ، والثّانيةُ للنَّهي، وهي لتأكيدِ الأمرِ الواردِ في الجملة الأولى، عن طريقِ المغايرةِ والتَّنويعِ في الأسلوب، فكان بينهما من المناسبةِ ما يُجيز العطفَ، ولم يمنع من العَطفِ مانعٌ، وسرُّ ذلك العطفِ أنَّهُ لمّا كان المرادُ العدلَ العظيمَ؛

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 14/ 102.
(2) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 240.
(3) الخطيب ومصلوح والعلوش، التّفصيل في إعراب آيات التّنزيل: 27/ 191.

بيَّنَهُ بالتَّأكيد، بعد الأمر بالنَّهي عن الضِّدِّ، أي: لا توقِعوا في شيء من آلة العَدل التي تُقَدَّرُ بها الأشياءُ - من الذَّرْع والوَزْن والعَدل والكيل ونحوِه - نوعًا من أنواعِ الخُسْرِ[1].

الغَرضُ من التَّعبيرِ بأسلوب النَّهي ﴿وَلَا تُخۡسِرُواْ﴾:

النَّهيُ للتَّنبيهِ على الخصالِ الذَّميمةِ

جاء النَّهيُ في قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَلَا تُخۡسِرُواْ ٱلۡمِيزَانَ﴾؛ تأكيدًا للأمرِ السّابقِ، وتنبيهًا للتَّخلّي عن خصلةٍ ذميمةٍ مُستشريةٍ في طِباعِ البَشرِ عمومًا، وكانت متأصِّلةً في نفوس المشركين خصوصًا، فقَدْ كانَ المشركون يَعهدونَ إلى التَّطفيفِ في الوزنِ، كَما جاءَ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ ٢ وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ ٣﴾ [المطففين: 1 - 3]، فلمّا كان التَّطفيفُ سُنَّةً من سُنَنِ المشركين؛ تصدَّتِ الآيةُ للتَّنبيه عليه[2].

سرُّ اختيارِ الفعلِ ﴿تُخۡسِرُواْ﴾:

الإخسارُ يشملُ النَّقصَ في الدُّنيا والآخرةِ

آثرَ النَّظمُ الجليل التَّعبيرَ بالفعلِ ﴿تُخۡسِرُواْ﴾ دون (تَنْقُصوا)؛ لما في الخُسران من العموم[3]، وهو الأكثر ورودًا في القرآن، فكلُّ خسارةٍ نقصٌ، وليس كلُّ نقصٍ خسارةً، كما أنَّ التَّعبير بالإخسارِ يشمل إخسارَ العَدلِ بالتَّلاعب في الموزون، ويشمل الأثرَ النّاتج عن الإخسارِ في الدُّنيا، وهو الخُسرانُ في الآخرة، فإنَّ إعطاءَ الزَّكاةِ نقصٌ في المالِ في الدُّنيا، لكنَّه رِبحٌ في الآخرة، ومَنعُها زيادةٌ في المالِ في الدُّنيا، لكنَّه خُسرانٌ في الآخرة؛ فلذا عبَّر بالإخسارِ الذي هو نقصٌ متحقِّقٌ في الدُّنيا والآخرةِ.

الغرضُ من التَّعبيرِ بالمفعول بهِ مُعرَّفًا باللّام ﴿ٱلۡمِيزَانَ﴾:

جاءَت لفظةُ الميزانِ في قولِ اللّه تعالى: ﴿وَلَا تُخۡسِرُواْ ٱلۡمِيزَانَ﴾،

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 149.
(2) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 240.
(3) الرّاغب، مفردات القرآن: (خسر).

باللّام الدّالَّةِ على الاستغراقِ، أي: لا تُخْسِروا أيَّ ميزانٍ كان، وقد تعدَّدتِ الأقوالُ في المُرادِ بالميزان، فمنهم من حملَ الميزانَ على معنَى العَدلِ، وعليه فالمعنى: النَّهيُ عن التَّهاون بالعَدلِ لغَفلةٍ أو تسامحٍ، ويكون الإخسارُ جَعْلَ صاحبِ الحَقِّ خاسِرًا مغبونًا، ومنهم من حملَ الميزانَ على آلة الوزن، فكان المعنى النَّهي عن غَبنِ النّاسِ في الوزنِ لهم، ويكون الإخسارُ بمعنى النَّقصِ، أي: لا تجعلوا الميزانَ ناقصًا[1].

الميزانُ إمّا أن يكونَ هو العَدلُ، أو الآلةُ المعروفةُ

الغرض من وضع المُظْهَر ﴿ٱلْمِيزَانَ﴾ موضعَ المُضمرِ:

أظهر البيانُ القرآنيُّ لفظَ ﴿ٱلْمِيزَانَ﴾، في قولِ اللّهِ تعالى: ﴿وَلَا تُخْسِرُواْ ٱلْمِيزَانَ﴾، وكان مقتضَى الظاهر أن يعود عليه بالضَّمير، فيقولُ: (ولا تُخْسِروه)، وإنَّما آثرَ إظهارَ لفظِ ﴿ٱلْمِيزَانَ﴾؛ تنبيهًا على شدَّةِ عنايةِ اللّه بالعَدْل، وقد عُلِمَ بتكرير ﴿ٱلْمِيزَانَ﴾ ما أُريدَ من التَّأكيد في الأمر به، لما له من الضَّخامة، سواء كان بمعنى واحد، أو بمعانٍ مختلفة[2].

للعدلِ مَقامٌ عظيمٌ عند اللهِ اقتضى إظهارَ الميزانِ

وكذلك فقد أدَّى تكرار كلمة ﴿ٱلْمِيزَانَ﴾، في قوله: ﴿أَلَّا تَطْغَوْاْ فِي ٱلْمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُواْ ٱلْمِيزَانَ﴾، إلى وجود محسِّن الجناسِ المماثل، الذي لفتَ الانتباه؛ لتحديد المُرادِ من لفظِ (الميزانِ) في الموضعين، واسترعى إعمالَ العقلِ والإمعانِ في تدبُّرِ الآيتين، لمعرفةِ ما إذا كانَ المقصودُ التَّكرارَ، أو التَّنبيهَ على معنى آخرَ كما سبقتِ الإشارةُ، وذلك فضلًا عن إمتاعِ الآذانِ بهذا الجَرْس البديعِ الموافقِ لفاصلة الألف والنّون.

الجِناسُ المُماثِلُ بين لفظي الميزانِ، أسهمَ في إمتاعِ الآذانِ

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الطُّغيان والظُّلم:

الأصلُ في معنى الطُّغيان: تجاوزُ الحَدِّ والغُلوُّ في ذلك، ويشمل

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 27/ 240.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 149.

الإفراطَ في المعصية والكِبْر والكفر[1]، وهو بذلك أشدُّ من البَغي والظُّلم، والمعنى المِحوريُّ: ارتفاعُ الشَّيءِ باستغلاظٍ وتجاوزٍ، حتّى يَغْشَى، ويُغطّي ما حولَه[2].

الطُّغيانُ أشدُّ من الظُّلم؛ لاشتماله على مجاوزة الحَدِّ والمبالغة

وأمّا الظُّلمُ؛ فإنَّ معانيَه كلَّها تدور حولَ منعِ الحقِّ ومجاوزتِه، ووضعِ الشَّيء في غير موضعه، ومعناه المِحوريُّ: هو المَيل عن القَصد والتَّعدّي، سواء أكان صغيرًا أم كبيرًا؛ إذ يتراوح الظُّلمُ ما بين أكبر الكبائر، وهو الشِّرك بالله ﷻ، وبين ارتكاب صغائر الذُّنوب، فالمادَّتان مشتركتان في معنى مجاوزة الحَدِّ، ولكنَّ الطُّغيانَ أشدُّ من الظُّلم؛ لاشتماله على مجاوزة الحَدِّ والمبالغة في الكِبْر والمعصيَة والشَّرِّ والكفر، والظُّلمُ أدنى من الطُّغيان؛ إذ تتفاوت درجاتُه من صغائر الذُّنوب إلى كبائرها، إلى الشِّرك بالله ﷻ[3]، والمُرادُ بـ﴿أَلَّا تَطْغَوْا﴾ في الآية، أي: لا تُجاوِزوا العدلَ[4]، وعبَّرَ في الآيةِ بالطُّغيانِ للتَّحذير والتَّخويفِ من مَغبَّةِ الإفسادِ في مبدأ العَدْل.

القِسْطُ والعَدْلُ:

القِسْطُ هو أشَدُّ حالاتِ العَدْلِ بيانًا وظُهورًا

يشترك العَدلُ والقِسطُ في معنى المساواةِ والانتصاف[5]، ويتميَّزُ القِسْطُ بأنَّه هوَ العَدْل البيِّنُ الظّاهِرُ، ومِنْه سُمّي المِكْيال قِسطًا والميزان قسطًا؛ لأنَّهُ يُصَوِّر لكَ العدْل في الوَزْن حَتَّى تراهُ ظاهرًا، وقد يكون من العَدْل ما يخفى، ولهذا قالوا: إنَّ القِسْط هوَ النَّصيبُ الَّذي بُيِّنَتْ وجوهُه[6].

(1) الرّاغب، مفردات القرآن: (طغى).
(2) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (طغو - طغي).
(3) محمّد داود، معجم الفروق الدّلاليّة، ص: 144 - 148.
(4) الواحديّ، التّفسير البسيط: 21/ 138.
(5) الرّاغب، مفردات القرآن: (عدل)، و(قسط).
(6) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 234.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثامن والخمسون،
سورة الطُّور من الآية 25 إلى سورة الرَّحمن الآية 30
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثامن والخمسون، سورة الطُّور من الآية 25 إلى سورة الرَّحمن الآية 30
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 58 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-647-62-1
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 58 : المجلد الثامن والخمسون، سورة الطُّور من الآية 25 إلى سورة الرَّحمن الآية 30.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-647-62-1
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4238337 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"